مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
المجلد 07، العدد 01- جوان 2020

OEB Univ. Publish.

محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة (2010- 2019)

Determinants of credit facilities in Iraqi commercial banks For the period (2010-2019)

م.م. دحام لطيف دحام، جامعة تكريت، Dahham-2010@tu.edu.iq

م .طارق طعمة عطية، جامعة الانبار، Alshemarry1983@gmail.com

تاريخ التسليم:2020/05/29 تاريخ المراجعة: 2020/06/13 تاريخ القبول:2020/06/23

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، وتمثلت محددات التسهيلات الائتمانية بـ (وحجم موجودات البنك وحجم الودائع) متغيرات مستقلة، أما المتغير التابع فكان التسهيلات الائتمانية وأجريت الدراسة على الفترة من (2010-2019) حسب البيانات المتاحة على موقع البنك المركزي العراقي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات (وحجم موجودات البنك وحجم الودائع) على التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية. كما توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي لحجم الودائع ووجود تأثير سلبي لحجم موجودات البنك وعدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات وحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية.

وبناء على ذلك توصي الدراسة على تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية العراقية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم، وأيضاً تبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية العراقية من شانها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية بهدف تقوية النشاط الاقتصادي.

Abstract

The study aims to identify the determinants of credit facilities in Iraqi commercial banks, the determinants of credit facilities were represented by (and the size of the bank's assets and the size of deposits) independent variables, while the dependent variable was the credit facilities and the study was conducted over the period (2010-2019) according to the data available on the bank's website The Iraqi

The study found that there is a statistically significant effect of the variables (and the size of the bank's assets and the size of deposits) on credit facilities in Iraqi commercial banks. The study also found that there is a positive effect of the rate of inflation and a negative impact of the interest rate and the absence of a significant effect of the size of assets and the size of deposits on the credit facilities of Iraqi commercial

Accordingly, the study recommends the adoption of a monetary financial policy in Iraqi commercial banks, one of its objectives is to reduce inflation rates, and also to adopt a banking policy at the level of Jordanian commercial banks that would reduce bank interest rates in order to strengthen economic activity.

Key words: determinants, credit facilities, commercial banks, Iraq

***المؤلف المراسل:** دحام لطيف دحام، **الإيميل:** Dahham-2010@tu.edu.iq

المقدمة: (Introduction)

يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً في الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه في تجميع وقبول المدخرات القومية، على شكل ودائع لمدد مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة، وتقوم المصارف بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض تستفيد منها معظم قطاعات الاقتصاد القومي لتمويل عملياتها المختلفة، كما تواجه المصارف حاليا مشكلات وتحديات كبيرة تتعلق بالتغيرات البيئة الاقتصادية والتكنولوجية.

وكذلك زيادة حد المنافسة مما يتطلب إدارة مصرفية كفؤة قادرة على التحديات، ويتم ذلك بدراسة وتحليل محددات المؤثرة ومن بين هذه محددات (حجم موجودات البنك، حجم الودائع،) في النشاط المصرفي وخصوصاً الودائع والقروض والتسهيلات الائتمانية تعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المصارف، حيث أنها تشكل نسبة كبيرة من موجودات أي مصرف، كما أن حجم موجودات البنك وأسعار الفائدة لها تأثير على التسهيلات الائتمانية ما تسببه من مشكلة كبيرة للمصرف في حال تعثر الحاصلين على هذه التسهيلات، مما يؤدي إلى نقص في موارد المصرف المادية

أولاً- مشكلة الدراسة (study problem)

تتضمن مشكلة الدراسة قياس محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية والمتمثلة بالمتغير المستقل (حجم موجودات البنك، حجم الودائع) والمتغير التابع التسهيلات الائتمانية. كذلك انخفاض التسهيلات الائتمانية في البنوك العراقية

ومن هنا فإنه سيتم توضيح مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة(2010-2019)؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي مجموع من التساؤلات الفرعية:

1-هل يؤثر حجم موجودات البنك على حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة(2010-2019)؟

2- هل يؤثر حجم الودائع على حجم التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية للفترة (2010-2019)؟

ثانياً- أهمية الدراسة (study importance)

تنبع أهمية الدراسة من كونها تلقي الضوء على ارتفاع معدل المخاطرة العمليات التي تقوم بها المصارف عموماً، حيث تعتبر السياسة الائتمانية التي يتبعها أي مصرف هي الأساس الذي تعتمد عليه عمليات التخطيط المالي وجدولة الديون لدى المصرف. حيث أن التسهيلات الائتمانية

الممنوحة للعملاء تمثل مخاطرة العمليات المصرفية، والتي يحقق من خلالها المصرف عوائد ضخمة مقابلة بالمخاطر المحتملة والناجمة عن منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، والمتمثلة بشكل أساسي بتعثر العملاء وعدم مقدرتهم على السداد والوفاء بالتزاماتهم، لذا كان من الضروري التطرق إلى محددات التي تجعل المصرف يتشدد أو يتساهل في سياساته الائتمانية، وما الشروط الواجب توافرها في العملاء ليطبق عليهم قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ثالثاً- أهداف الدراسة (study Aims)

جاءت هذه الدراسة للتعرف على محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية والمتمثلة بـ (حجم الموجودات ، حجم الودائع).

ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية والمتمثلة بـ:

1- أثر حجم موجودات البنك على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية خلال فترة الدراسة.
2- أثر حجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية خلال فترة الدراسة.

رابعاً- فرضيات الدراسة (study Hypotheses)

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) (لحجم موجودات البنك وحجم الودائع) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية خلال فترة الدراسة.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم موجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية خلال فترة الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية خلال فترة الدراسة.

خامساً- أنموذج الدراسة (study sample)

استندت الدراسة إلى نموذجاً قياسياً يبين العلاقة بين المتغير التابع (التسهيلات الائتمانية) والمتغيرات المستقلة (حجم موجودات البنك ، حجم الودائع) كما يلي:

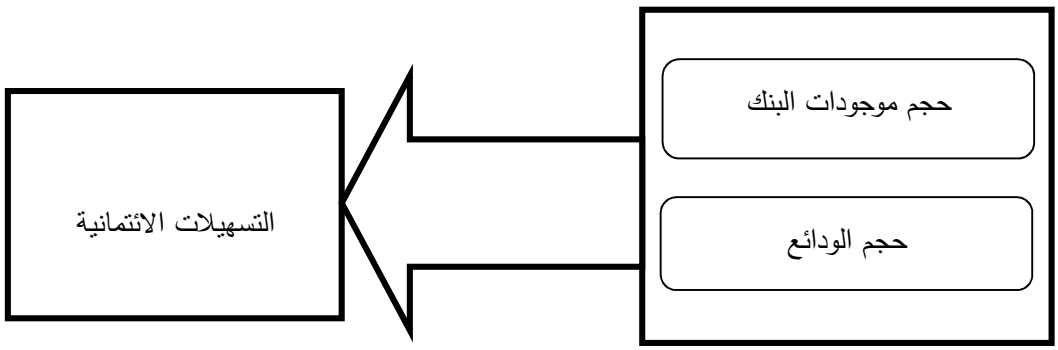

المصدر: إعداد الباحثين

سادساً- عينة الدراسة (study Random)

شملت عينة الدراسة التالي:

1- الحدود المكانية: تم اختيار البنوك التجارية العراقية لإمكانية الحصول على التقارير المالية السنوية عن هذه البنوك.

2- الحدود الزمانية: شملت فترة الدراسة عشر سنوات من الفترة (2010-2019)

سابعاً- منهج الدراسة (Study Approach)

لاختبار فرضيات البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتماداً على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية من أجل تقدير " محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية والمتمثله باستخدام أسلوب الـ panel Data، بالاعتماد على برمجية EVIEWS،كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمنا متغيرين مستقليين هما حجم موجودات البنك، وحجم الودائع بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية كمتغير تابع.

المبحث الاول

التسهيلات الائتمانية

2 مفهوم التسهيلات الائتمانية:

بأنها: تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه أيضاً (الطائي ، 2015)

كما تعرف التسهيلات الائتمانية: هو التزام جهة معينة بالإقراض لجهة أخرى، والمقصود به أن يقوم الدائن بمنح المدين فترة من الزمن يلتزم فيها المدين بدفع قيمة الدين عند انتهاء المهلة، وتعد هذه الصيغة التمويلية المعتمدة من قبل المصارف (قاسم، 2011).

كما تعرف التسهيلات الائتمانية: هي خدمة مصرفية يقدمها البنك للعميل مقابل حصوله على فائدة تمثل الفائدة استثمار للبنك حيث يكون اتفاق بين الطرفين في عملية السحب على شكل دفعات. (السمهوري، 2016).

كما تعرف التسهيلات الائتمانية: هي دفع مبلغ من المال من البنك إلى العميل مقابل حق استرداده مع فوائده وأي مستحقات أخرى عليه وأي ضمان أو كفالة أو تعهد يصدره البنك (البنك المركزي، 2016).

3 أنواع التسهيلات الائتمانية:

هناك نوعين من التسهيلات الائتمانية هما:

3- 1: تسهيلات ائتمانية مباشرة: وهي التسهيلات الذي ينشا التزاما مباشرا على البنك بمجرد إبرام العقد الخاص بإحدى التسهيلات بحيث يستحق العميل الحصول على التمويل المالي مباشراً من البنك دون أن يتوقف على ذلك أي عوامل خارجية وتشمل التسهيلات الائتمانية المباشرة القروض المصرفية والخصم والسلف والاعتماد المالي حيث يتمكن العميل من استغلال المبلغ وله الحرية في التصرف به (ضمور، 2014).

وتشكل أكثر شيوعا من أنواع التسهيلات الائتمانية وكان السحب على المكشوف أهم نوع، ولكن كان للبنوك الاستخدام المحدود لذلك لأنه يحتوي على المخاطر المالية العالية وعدم القدرة على التحكم في استخدامها (مامندي 2016).

3-2: تسهيلات ائتمانية غير المباشر: وهي التسهيلات التي يوفر لها البنك غطاء ائتماني يمكن العميل من الدخول في علاقات قانونية مع الغير، مكتفياً بإعارة توقيعه أو سمعته التجارية بغرض تعزيز ائتمان عملية لدى دائنه ودون أن يضع تحت تصرفه أي مبالغ نقدية.

وتعتبر التسهيلات الائتمانية شكل مهم لإنجاز نشاط اقتصادي معين أما بالنسبة لخطاب الاعتماد الذي يسهل عمل التجار وفقا لشروط معينة هو نوع آخر مما يجعل من الأسهل للأجهزة المنزلية وقطاعات الأعمال (Mwafag Rabab ,2015)

أهمية التسهيلات الائتمانية

تعتبر التسهيلات الائتمانية ذات أهمية للبنوك وهي المصدر الأساسي لإيرادات البنك لذا نجد انه لا غرابة أن تولي الإدارة العليا في البنوك الاهتمام بوضع السياسات الائتمانية الجيدة والتي يراعى من خلالها تحقيق أهداف البنك وترضي متطلبات العملاء والقوانين والتشريعات المصرفية (Aquanno,2018)

يعد الائتمان المصرفي مهم لتطوير الاقتصاد الوطني، ولكنه يؤدي إلى الفجوة التضخمية، الائتمان المصرفي مهم في الأمور المالية، أيضاً أن حجم الائتمان المصرفي يحدد الإنفاق في الاقتصاد، وزيادة الادخار وتقليل الاستهلاك، وإن إدارة البنك تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح عن طريق منح التسهيلات الائتمانية للزبائن الموثوقين (Abu Karsh, 2015).

الائتمان المصرفي هو واحد من الأنشطة المصرفية الأكثر جاذبية لإدارة البنوك، وهو حساس جداً وخطير، لأنه يعتبر استثماراً مهماً للبنوك التجارية، قد يؤدي بالبنك إلى الإفلاس أو الوصول إلى أرباح عالية جداً (Alshwahdi, 2013).

4 أهداف التسهيلات الائتمانية:

يعد الهدف الرئيسي من وجود سياسة ائتمانية جيدة هو إيجاد إطار عام ومعايير محددة يمكن لموظفي الائتمان الرجوع لها عند اتخاذهم قرار منح التسهيلات كما تعتبر أداة فاعلة تساعد الإدارة في تخطيط وتحديد أهدافها وطرق الرقابة عليها، فوجود مثل هذه المعايير تعد ضمانة للمصرف، وغيابها قد يؤدي إلى اختلاف وسائل اتخاذ القرار الائتماني (حسن، 2013)

كما وتعد بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح التسهيلات الائتمانية وتحديد مجالات الاقتراض وما يرتبط بها سواء من عناصر التكلفة أو السقوف حسب نوعها (داود ، 2018)

5 محددات التسهيلات الائتمانية:

5-1: حجم الموجودات:

تعرف الموجودات: على أنها كل شيء يمتلكه البنك ويخضع لسيطرته حيث انه يمثل الموجودات الملموسة مثل (النقد، المخزون، الذمم المالية)، وكذلك الموجودات الغير الملموسة وهي

عبارة عن حقوق معنوية تتمثل بشهره والخدمة المصرفية الموجودة داخل المصرف، حيث تعمل البنوك على حماية موجوداتها وذلك لتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية (Siminica, 2016).

تتضمن الموجودات المتداولة والتي تمثل النقد من الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد أو بيعها أو إهلاكها خلال سنه واحدة أو دورة تشغيلية حيث تشمل النقدية الموجودة في صندوق البنك والشيكات ورصيد الحساب الجاري لدى البنك، كما أن الموجودات الملموسة طويلة الأمد تساعد البنوك على ممارسة أنشطتها، حيث يتم اتخاذ هذه الموجودات في تسيير أعمال البنوك (IMran, 2017).

5-2: حجم الودائع:

يعد حجم ودائع المصرف العامل الأساسي المؤثر في قدرة المصرف على منح الائتمان، فكلما كان حجم الودائع أكبر، زادت قدرة المصرف على منح ائتمان أكثر، فالمصرف دائما يقرض من الودائع التي لدية، أما راس مال المصرف واحتياطاته فلها وظائف أخرى، ولا تستخدم في عمليات الائتمان، حيث تعرف الودائع بأنها "اتفاق بين المودع والمصرف حيث يقوم المودع بإيداع مبلغ معين من المال بإحدى الوسائل المتبعة مقابل التزام المصرف بإعادتها عند الطلب أو وفقًا لما هو متفق عليه"، حيث تصنف الودائع إلى ودائع وقتية، ودائع ثابتة، ودائع بإنذار (فتاح، 2011).

ترغب البنوك التجارية باستقرار الودائع لديها ومكوثها لفترة أطول، لان ذلك يعطيها فرصة للاستثمار هذه الودائع في أصول مدره للدخل دون الخوف من حصول سحوبات مفاجئة على هذه الودائع، لان كثرة السحوبات يجبر البنوك التجارية ان تحتفظ بسيولة عالية للإيفاء بسحوبات المودعين، وتختلف الودائع من حيث سرعة السحوبات عليها، فالودائع الجارية تتسم بكثرة السحوبات عليها مقارنة بالودائع الآجلة وودائع التوفير، مما يعني أن ارتفاع نسبة هذه الودائع إلى إجمالي الودائع يحتم على البنك أن يحتفظ بسيولة عالية مقابلها أو يستثمر أمواله في أصول قصيرة الأجل عائدها قليل وسيولتها مرتفعة مما يؤثر بصورة سلبية على عائد البنوك (عياد وآخرون، 2017).

يمكن النظر إلى الودائع على أنها اتفاق يدفع بمقتضاه المودع مبلغا من النقود بوسيلة من وسائل الدفع، يلتزم بمقتضاه المصرف برد هذا المبلغ للمودع عند الطلب أو حينما يحل اجله، كما انه يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة (ياس، 2013).

3- كما أشار أن الودائع لها تأثير إيجابي على معدل النمو في الائتمان المقدم للقطاع الخاص، حيث أشار إلى أن حجم الودائع في البنوك تؤثر على حجم الإقراض المصرفي، حيث يتم قياس هذا المتغير عن طريق قسمة إجمالي ودائع البنك في سنة معينة من إجمالي الموجودات في تلك السنة،

حيث من المتوقع أن تأثير هذا المتغير هو إيجابي على نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك.(Olokoyo ,2011)

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

3-1 المقدمة

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى التعريف بالمنهج الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

3-2 الأساليب الإحصائية

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتماداً على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية والقياسية من أجل تقدير " محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية والمتمثله باستخدام أسلوب الـ panel Data، بالاعتماد على برمجية EVIEWS،كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر العشوائي Random Effect متضمنا متغيرين مستقليين هما حجم موجودات البنك، وحجم الودائع بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية كمتغير تابع. بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

3-3-1 اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية (جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller,1979، اختبار ديكي فوللر المركب) (Augmented Dickey-Fuller, 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron, 1988).

اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-

يعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد ومحمود، 2010).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

1- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشمل.

2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

3- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron،1988)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه أكبر من اختبار ADF، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي (Non Correlated Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data). وفي هذا السياق بين Hsiao (1986)

بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} .....(1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worral and Pratt, 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضاً ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إلها الحد العشوائي (Manez, Rochina and Sanchis, 2004).

ويتم استخدام اختبار هوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية(probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات العشوائية.(Torres-Reyna, 2007).

النموذج القياسي (The Empirical Model)

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملاءمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن

للمؤشرات المالية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002).

3-3 اختبار سكون السلاسل الزمنية

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson, 1988)، و(Plosser & Nelson, 1982) و(Yule, 1926)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R^2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey (ADF) Fuller لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

4-3 اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول (3) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF-Fisher Chi-sq		PP-Fisher chi-sq	
	الفرق الأولProb	المستوىProb	الفرق الأولProb	المستوىProb
Asst	0.0000	0.8297	0.0000	0.0013
Depo	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Fac	0.0000	1.0000	0.0000	1.0000

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS. .

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3) تبين أن بعض المتغيرات المالية لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP)(حجم الودائع ، حجم المجودات،

التسهيلات الائتمانية) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعضها تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP)(حجم موجودات البنك، وحجم الودائع) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة أكبر عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%.

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (4) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	2	***0.0000	***0.0000

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (4) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة (السواعي، 2011).

جدول (5) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

	INF	INTERST	DEPO	ASST
DEPO			1	-0.103
ASST				1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

يوضح الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبنوك محل الدراسة، والتي حسبت من قوائمها المالية، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

3-5 تقدير نموذج الدراسة

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized least square) (GLS) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008). حيث يوضح الجدول (6) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت، والجدول (7) نتائج تقدير الأثر العشوائي، والجدول (8) نتائج اختبار هوسمان.

جدول (6) نتائج نموذج الأثر الثابت

		Dependent Variable: FAC		
		Sample: 2010- 2019		
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	18.01965	1239.018	33326.50	C
0.0005	-3.570642	1.53E-07	-5.45E-06	ASST
0.1168	-1.567861	9.83E-08	-1.54E-08	DEPO
	Cross-section fixed (dummy variables)			
	R-squared		0.483880	
	Adjusted R-squared		0.230880	
	F-statistic		6.334070	
		Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول (7) نتائج نموذج الأثر العشوائي

		Dependent Variable: FAC		
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
		Sample: 2000 2015		
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	17.87392	1219.024	21788.69	C
0.1852	-1.329417	6.33E-08	-8.42E-08	ASST
0.2723	-1.100940	9.44E-08	-1.04E-07	DEPO
		Cross-section random		
	R-squared		0.339770	

	Adjusted R-squared	0.326432	
	Sum squared resid	4546.056	
	F-statistic	25.47384	
	Prob(F-statistic)	0.000000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول (8) نتائج اختبار هوسمان

	Correlated Random Effects - Hausman Test			
		Equation: Untitled		
	Test cross-section random effects			
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary	
1.0000	4	0.000000	Cross-section random	
* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.				
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Prob.	**Var(Diff.)**	**Random**	**Fixed**	**Variable**
0.0009	0.000000	-0.000000	-0.000001	ASST
0.0654	0.000000	-0.000000	-0.000000	DEPO
	Cross-section random effects test equation:			
		Dependent Variable: FAC		
		Method: Panel Least Squares		
		Sample: 2010- 2019		
		Cross-sections included: 13		
	Total panel (unbalanced) observations: 203			
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	18.01954	1239.016	22326.50	C
0.0005	-3.570639	1.53E-07	-5.45E-08	ASST

0.1186	-1.567858	9.83E-08	-1.54E-07	DEPO
		Effects Specification		
	Cross-section fixed (dummy variables)			
11625.50	Mean dependent var		0.383880	R-squared
5539.161	S.D. dependent var		0.330880	Adjusted R-squared
19.75531	Akaike info criterion		4531.020	S.E. of regression
20.03277	Schwarz criterion		3.82E+09	Sum squared resid
19.86756	Hannan-Quinn criter.		-1988.164	Log likelihood
0.684442	Durbin-Watson stat		7.243070	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن أجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر لعشوائي)، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول (6) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية البالغة (1) وهي أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

4- نتائج تقدير محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية باستخدام نموذج الأثر العشوائي

يتبين من نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي في الجدول (5) ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 34%، إن 34% من التغيرات في التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية تعود إلى (حجم الموجودات، حجم الودائع) وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على

عدم وجود أثر لـ(حجكم الموجودات، حجم الودائع) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر للمتغيرات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ اف واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من المتغيرين على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية.

النتائج

يتبين من النتائج ما يلي:

- ومن خلال قيمة معامل التحديد والبالغة 34%، إن 34% من التغيرات في التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية تعود إلى كل من حجم موجودات البنك، حجم الودائع، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر لـ (حجم موجودات البنك، حجم الودائع،) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية، وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لـ (حجم موجودات البنك، حجم الودائع،) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية، كما يتبين من خلال قيمة إحصائية الـ اف واحتماليتها إن النموذج صالح لقياس أثر كل من(حجم موجودات البنك، حجم الودائع،) على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية.
- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.1857، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة (H_{03} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الموجودات على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية.
- عدم وجود تأثير معنوي لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.2723، وهذه القيمة أكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة (H_{04} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الودائع على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العراقية..

5-تفسير النتائج والتوصيات

5-1- الاستنتاجات

لقد هدفت الدراسة لتعرف على محددات التسهيلات الائتمانية في البنوك التجارية العراقية، وذلك من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات.

وفي ضوء التحليل الإحصائي للبيانات المالية التي تم جمعها من البنوك التجارية العراقية لتحقق أهداف وأسئلة الدراسة، وبناء على ما أسفر عليه اختيار الفرضيات الرئيسية للدراسة والمتفرع منها أربع فرضيات، ويمكن القول بان نتائج الدراسة تتلخص في النقاط التالية:

- توصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتضخم على الائتمان للبنوك التجارية ، حيث يمكن أن تعود هذه النتيجة إلى آثار التضخم على الحالة الاقتصادية. لان زيادة معدل الأسعار يمكن أن يساهم في زيادة أرباح مشاريع الأعمال ويحفز ذلك على قيام أصحاب المشاريع بزيادة طلبهم على قروض البنوك التجارية لتمويل التوسع في الاستثمار لان كلفة الاستثمار تحتاج إلى تمويل اكثر نتيجة لارتفاع الأسعار وهذا يدفع المستثمرين لزيادة الطلب على الائتمان المصرفي، مما يدفع بالبنوك إلى تقديم قروض لمساعدة أصحاب المشاريع وتفسر هذه النتيجة بان البنك المركزي في حالة التضخم يتبع سياسات نقدية تسهيلية وذلك من خلال تخفيض حجم موجودات البنك مما يزيد في الطلب على القروض المصرفية إذ تتبعها تخفيضات في أسعار الفائدة.
- توصلت الدراسة على وجود تأثير سلبي لحجم موجودات البنك على منح الائتمان في البنوك التجارية العراقية، حيث إن ارتفاع أسعار الفائدة في البنوك التجارية العراقية كلما ارتفع حجم موجودات البنك يقل الطلب على الإقراض، كما إن حجم موجودات البنك جزء من السياسة النقدية وعندما يقوم البنك المركزي برفع حجم موجودات البنك يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض حيث تعتبر سياسة انكماشية.

5-2-التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج دراسات مماثلة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- تبني سياسة مالية نقدية في البنوك التجارية العراقية من أهدافها تخفيض معدلات التضخم.

2- تبني سياسة مصرفية على مستوى البنوك التجارية العراقية من شانها تخفيض معدلات الفائدة المصرفية بهدف تقوية النشاط الاقتصادي.

3- ضرورة أن تهتم البنوك التجارية بأنواع الاستثمارات التي تالف الموجودات بحيث لا تتجه فقط إلى الاستثمارات في القروض فقط وإنما تقوم بالبحث عن استثمارات أخرى تزيد إيراداتها مثل استثمارات في المحفظة المالية وتوسيع بنود الخدمات المصرفية.

4- وضع سياسة مصرفية من شانها زيادة إقبال المستثمرين على زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية والتي تساهم مستقبلا في زيادة حجم التسهيلات الائتمانية.

المراجع

المراجع العربية

حسن، أنوار مصطفى.(2013). تصميم نظام حجم الموجودات بما ينسجم ونظام إحصاءات مالية في العراق للفترة (2005-2010). *مجلة كلية العلوم الاقتصادية*، (35)، 312، جامعة بغداد.

داود، محمد عمر.(2018). تطوير نموذج الإنذار المبكر لمؤشرات المخاطر الائتمانية في التسهيلات الائتمانية: دراسة مقارنة بين حالة البنوك التجارية العراقية والتجارب العالمية. أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة عمان العربية.

السمهوري، ولاء محسن.(2016). أثر الكفاءة المالية والإدارية في الحد من تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك: دراسة حالة البنوك التجارية العراقية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة اليرموك.

السواعي، خالد محمد (2011)، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS، إربد، العراق: دار الكتاب الثقافي.

الضمور، فلاح.(2014). محددات المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف الإسلامية العراقية" دراسة تطبيقية في المصارف الإسلامية العراقية". رسالة ماجستير جامعة العلوم الإسلامية، العراق.

الطائي .(2015). أثر مخاطر التركز الائتماني في ربحية ورأسمال المصارف التجارية. *المجلة العراقية لكلية العلوم المالية والمصرفية*، 35(114). العراق.

عياد، وآخرون.(2017). أثر استقرار أنواع الودائع على عقد البنوك التجارية العراقية. *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 29(4)، العراق.

قاسم، عدنان سالم.(2012). التسهيلات الائتمانية كمؤشر لأداء التوظيفات القصيرة الأجل في المصارف التجارية في العراق للفترة (2003-2007). *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 7(2)، 96، جامعة كربلاء.

مامندي، غازي.(2016). إدارة البنوك، العراق: مطبعة الحاج هاشم.

محمد، عبد الفتاح.(2011). الفائدة وأثرها على تغيرات حجم الودائع في العراق للفترة (2003–2007). *مجلة العلوم الاقتصادية الجامعة*، 36(32)، جامعة بغداد.

ياس، اسماء خضير (2013)، تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000–2010). *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، 26(4)، 48–49، جامعة بغداد.

المراجع الأجنبية

Abu Karsh, Sheriff, (2015). Bank credit risk management", the first Scientific Conference for Investment and Finance in Palestine between the development prospects and modern challenges, Islamic University , 9 March

Alshwahdi, Fawzi Ali (2016). Trade and Development Bulletin for Libyan bank credit. page electronic http://www.bankofcd.com/page.asp?page = 264

Olokoyo (2011)Titman & Wessels, R. (1988). The determinants of capital structure choice. Journal of finance, (March), 1-19.

Siminica, Marian (2016). The impact of the valuation of assets on the companies profitability. 68, 129-143

Imran, K. & Nishatm, M (2017). Determinants of bank credit in Pakistan: A supply side approach. Economic Modelling, 35,384-390

Mwafag Rabab (2015). Factors Affecting The Bank Credit: An Empirical Study on the Jordanian Commercial Banks. (7), 166

Aquanno, Scott, Brennan, Jordan (2018). The politics of Canadian monetary policy. Reassessing Canadian inflation, part ll. Journal of Economic, issues (M.E. Sharpe Inc.). 50(3), 814-833